

مجلس المحافظين المؤتمر العام

GOV/2009/44/Add.1-GC(53)/12/Add.1

Date: 4 September 2009

General Distribution

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2009/58)
البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(53)/1، وإضافتها Add.1 و Add.2)

تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط

تقرير من المدير العام

إضافة

إلحاقاً بالفقرة ١٦ من تقرير المدير العام المقدم إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام بعنوان "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط" (الوثيقة GOV/2009/44-GC/53/12)، ورد الآن ردّان كتابيان إضافيان من دولتين عضوين في منطقة الشرق الأوسط، هما: جمهورية إيران الإسلامية وسلطنة عمان. والرسالتان المعنيتان تردان مُستنسختين طيه، مرتبّتين حسب التسلسل الزمني لتلقّيتهما في الوكالة.

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

[تم تسلمها في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩]

فيينا، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩

سيدي العزيز،

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ حول البند ٢١ من جدول أعمال مؤتمر الوكالة العام الثالث والخمسين بشأن "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط"، أود أن أؤكد لكم تعاون بلدي في هذا الصدد.

لقد دأبت إيران - باعتبارها أحد صانعي فكرة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والمبادرين إلى العمل من أجلها في عام ١٩٧٤ - على دعم إيجاد ترتيب كهذا في المنطقة.

وعملت جمهورية إيران الإسلامية، ليس فقط في إطار اجتماعات الوكالة لتقرير السياسات بل أيضاً في إطار جميع اللجان التحضيرية ومؤتمرات الاستعراض الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار، على دعم إنشاء وتحقيق ترتيب من هذا القبيل في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، دعمت جمهورية إيران الإسلامية تنفيذ ضمانات الوكالة بنطاقها الشامل في جميع بلدان الشرق الأوسط.

وبشأن القرار الذي اتخذته مؤتمر الوكالة العام الرابع والأربعون الداعي إلى "عقد محفل"، أعتقد أنه سيتم التوصل إلى أفضل نتيجة حينما تشارك فيه جميع الأطراف على قدم المساواة، وهو ما يعني - في هذا السياق - أن تترتب على الجميع نفس التعهدات والالتزامات. فمن غير المعقول أن تترتب على الجميع، باستثناء إسرائيل، التزامات وتعهدات، ثم يدعى هؤلاء إلى الحضور من أجل تعلم دروس حول تدابير بشأن بناء الثقة. وأعتقد أن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار هو شرط منطقي لصوغ بنية هذه المبادرة في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن أنه أيضاً يظهر النوايا الطيبة لجميع الأطراف المعنية في المنطقة.

ونظراً للتطورات التي حدثت منذ العام الماضي فيما يتعلق بالسياسة العدوانية التي ينتهجها نظام الحكم الإسرائيلي، يرى بلدي أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة عبر حيازة أسلحة نووية تسمح لنظام الحكم الإسرائيلي بمهاجمة جيرانه، وتهديد بلدان في المنطقة بشن هجمات عليها، ولجؤه أيضاً إلى استخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً ضد أناس مدنيين.

وما دام نظام الحكم الإسرائيلي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولم يخضع جميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة بنطاقها الشامل، ويواصل تطوير أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية، فإننا لا نرى فائدة في إقامة "محفل" من هذا القبيل وليس بوسعنا قبوله.

وتطلب جمهورية إيران الإسلامية إلى الوكالة أن تدعو جميع البلدان إلى اتّخاذ خطوات جماعية وعملية في اتّجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأن تطلب - إلى حين إنشائها - من نظام الحكم الإسرائيلي، وهو الجهة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، أن يتخلّى عن حيازة الأسلحة النووية، وأن ينضم عاجلاً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائر لأسلحة نووية، وأن يخضع فوراً لجميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة بنطاقها الشامل.

[توقيع]

علي أصغر سلطانية
السفير
الممثل المقيم

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة لسلطنة عمان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[تم تسلمها في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩]

تحية طيبة، وبعد..

إشارة إلى خطابكم رقم A1.13 بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٧ الموجه إلى معالي/يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية، بشأن مقترح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعقد منتدى دولي يتناول الخطوات العملية الملزمة لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أسوة ببعض المناطق الجغرافية الأخرى، ورغبة الوكالة في الوقوف على آراء دول الشرق الأوسط بشأن عقد هذا المنتدى.

وفي هذا الإطار، يسرنا أن ننقل لكم ترحيب حكومة سلطنة عُمان بعقد هذا المنتدى الدولي، بشرط أن تُهيأ له كل أسباب ومقومات النجاح، بحيث يكون التركيز منصباً على كيفية تطبيق القرار الصادر عن مؤتمر المراجعة لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وحث دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار لتقوم بذلك دون شروط أو تأخير، وأن يتم إخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

[توقيع]

الدكتور/بدر بن محمد بن زاهر الهنائي
السفير والممثل الدائم لسلطنة عُمان
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية